النيابة العامة
مكتب
النائب العام

النائب العام

وافق على حفظ التحقيقات فى قضية اتفاقيتى البحث و التنقيب عن الغاز الطبيعى بالمياه العميقة

بمنطقتى شمال الاسكندرية و غرب البحر المتوسط

لثبوت عدم صحة البلاغ

ـ و كانت النيابة العامة قد تلقت بلاغاً أن وزراء البترول السابقين و المختصين بالهيئة العامة للبترول ارتكبوا مخالفات شابت إبرام و تنفيذ اتفاقيتى البحث و التنقيب عن الغاز الطبيعى بالمياه العميقة بمنطقتى شمال الاسكندرية و غرب البحر المتوسط الصادرتين بشأنهما القانونين رقمى ١٥ لسنة ١٩٩٢ ، و ٥ لسنة ١٩٩٩ و تعديلاتهما .

ـ و قد باشرت النيابة العامة التحقيقات فور ورود البلاغ و استمعت إلى أقوال المبلغ و فحصت كافة الأوراق و المستندات التى قدمها أثناء التحقيقات ، كما واجهت بها المختصين بالهيئة العامة للبترول و استمعت إلى أوجه الرد عليها و قررت انتداب لجنة فنية متخصصة من الجهات المعنية و التى انتهت من فحص ما تم تكليفها به و أخطرت النيابة العامة بالتقرير النهائى .

ـ و كشفت تحقيقات النيابة العامة عدم صحة ما تضمنه البلاغ جملة و تفصيلاً ، و أن الاتفاقيتين رقمى ١٢٦ ، ١٣٤ لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأنهما القانونين سالفى الذكر لم تشبهما شائبة العدوان على المال العام أو إهداره ، و أنهما تحققان المصالح المصرية بالنظر إلى أنهما ألزمتا الشريك الأجنبى بالبدء فى الانتاج خلال تاريخ محدد فى غضون العام الجارى و إلا يلتزم بدفع غرامة تأخير تصل إلى مليار و ستمائة مليون دولار ، و أن بنود الاتفاقيتين اللتين استوُفيت بشأنهما كافة الاجراءات التشريعية و التنفيذية حتى إقرارهما من مجلس الشعب قد أشارت إلى توجيه الانتاج المستخرج من الغاز و المتكثفات بالكامل إلى السوق المحلى لسد احتياجاته وفق أسعار تتراوح بين ٣ إلى ٤.١ دولار لكل مليون وحدة حرارية الأمر الذى يعود بالنفع على خزانة الدولة لعدم الاضطرار إلى استيراد ذات الكمية من الخارج بأسعار تتراوح بين ١٦ دولار إلى ٢٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية .

ـ و قد وافق النائب العام على استبعاد شبهة جرائم العدوان على المال العام بشأن ذلك البلاغ و حفظ القضية لعدم ثبوت صحته .